

اللجنة تمسكت بالسهم الذهبي من رأس المال لاعتماد الشركة ناقلاً رسمياً الجبري: «المالية» أقرت قانون خصصة مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية

اجتماعها قبل الأخير وفق الصيغة التي اقرت بالمجلس الوطني ممثلاً وأوضح الجبري ان أعضاء اللجنة أكدوا للفريق الحكومي ممثلاً بوزارة المالية تمسكهم بالسهم الذهبي لاعتماد الشركة كناقيل رسمي القرار في النهاية يعود لمجلس الأمة، وهذا ما تسم فيما يتعلق بقانون الخصصة الخطوط الجوية الكويتية الذي اقرته اللجنة المالية في

اي صيغة بديلة تضمن اعتمادها كناقيل رسمي وطني وتحافظ على حقوق العاملين فيها. وقال الجبري، في تصريح صحافي أمس: من حق الحكومة ان تطرح وجهة نظرها حول اي قانون لكن القرار في النهاية يعود لمجلس الأمة، وهذا ما تسم فيما يتعلق بقانون الخصصة الخطوط الجوية الكويتية الذي اقرته اللجنة المالية في



محمد الجبري

أكد النائب محمد الجبري ان لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية اقرت خلال اجتماعها قبل الأخير قانون خصصة مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية وتحويلها الى شركة وقا ما تم اقراره في مجلس ديسمبر 2012، نظراً لأهمية هذا الموضوع نتقدم بتشكيل لجنة من أعضاء اللجنة اعرابوا عن تمسكهم بالسهم الذهبي كخصصة للحكومة من رأسمال الشركة بعد خصصتها او ايجاد

دعا إلى توفير الأراضي الصالحة للسكن

عسكر يقترح تشكيل مجلس للإعمار يتبع مجلس الوزراء ويتولى وضع خطة شاملة لحل القضية الإسكانية

الدولة والإسراع في الإفراج عن الأراضي الصالحة لإنشاء التجمعات العمرانية الجديدة. ودعا إلى أن تقوم الحكومة بتوزيع أراض على النقابات وجمعيات النفع العام مثل الأطباء والمهندسين والمحامين والمعلمين وغيرهم للقيام ببناء مساكن لأعضائها. وبناء مدن سكنية جديدة قريبة من الساحل وذات إمكانية ترفيهية جيدة، وتشديد مستويات عمرانية كبيرة تمثل مستقبل نقطة ارتكاز للمزيد من النمو العمراني على المدى البعيد، وإشراك القطاع الخاص في مشاريع الإسكان من خلال أسلوب المشاريع الضخمة، وتشجيع ودعم مواد البناء.

والبعيد. وهو ما يتطلب ضرورة توحيد الجهات المسؤولة عن الإسكان في إطار خطة شاملة متكاملة وجيدة تتصدى في مدى زمني محدد للقضاء على المشكلة الإسكانية بالبلاد. وطالب عسكر في اقتراحه بتشكيل مجلس للإعمار يكون تابعاً مباشرة لمجلس الوزراء يتولى وضع خطة شاملة لحل القضية الإسكانية وتنفيذها على أن يضم هذا المجلس الموحد أبرز القيادات والكفاءات المشهود لها بالنزاهة والخبرة في المجال الإسكاني من جميع المؤسسات التي ترتبط بشكل أو بآخر بالقضية الإسكانية ومع توفير الميزانية اللازمة والموارد المالية الكافية لضمان سلامة وجدية التخطيط والتنفيذ، وتوفير الأراضي الصالحة للسكن ودفع شركة نطق الكويت التي كسر احتكارها لأكثر من 80٪ من أراضي



عسكر العنزي

تقدم النائب عسكر العنزي باقتراح برغبة قال في مقدمته إن القضية الإسكانية باتت تؤرق كل أسرة كويتية وحق الوقت لحلها بأسرع وقت ممكن، في ظل تأخر حصول المواطن على حق الرعاية السكنية لسنوات طويلة حيث ارتفع عدد طلبات الحصول على سكن المتراكمة إلى أكثر من 100 ألف طلب عليها في قوائم انتظار طويلة مع ارتفاع حاد في أسعار إيجارات العقارات مما انعكس سلباً على دخل المواطن فضلاً عن شح للأراضي الصالحة للسكن رغم وجود مساحات شاسعة تقع تحت تصرف «الدفاع» و«النطق». وقال إنه أصبح لزاماً على السلطة التنفيذية تخفيف جهودها والبحث عن حلول مبتكرة للتخفيف من حدة المشكلة الإسكانية على المدى القريب وحل المشكلة نهائياً على المدى المتوسط

العدساني: تشكيل لجنة تحقيق في «الإيداعات المليونية» الدور المقبل

دراسة وتحقيق قضية الإيداعات المليونية (تضخم الحسابات لدى البنوك) وذلك استناداً إلى المادة 114 من الدستور، وقد بذلت تلك اللجنة جهداً كبيراً في فحص وتحقيق هذه القضية وأعدت تقريرها بشأنها. لم يكن هذا التقرير ان يتم عرضه على مجلس الأمة نظراً لحله تنفيذياً لحكم المحكمة الدستورية الصادر في 2012/6/20، نظراً لأهمية هذا الموضوع نتقدم بتشكيل لجنة تحقيق في القضية ذاتها، مستنداً في ذلك إلى أعمال اللجنة التي سبق تشكيلها وما تشمله من وثائق وأوراق ومستندات. ونقترح ان تشكل اللجنة من 7 أعضاء على ان تقدم تقريرها في هذا الشأن خلال شهر من تاريخ تشكيلها.

النابية لا تصدر قراراً بالبراءة بل هي خصم شريف، ان لم تجد مواداً بالقانون تدبني الشخص فإنها تحفظ القضية، لذلك النابية ليست طرفاً، ونحن فقط نسال من اين لكم هذه الأموال، وهل يعقل ان نواب الأمة المشرعين للبلد ترتفع أرصدهم بين يوم وليلة في البنوك الى الملايين وتتراوح لكل نائب ما بين مليون دينار الى 9 ملايين و700 دينار لأحد النواب، من أين لك هذا؟ وزاد العدساني: لماذا لا تظهرون مصادر أرصدهم المليونية؟ من أي شيء خائفين؟ وفيما يلي نص الاقتراح الذي وقع عليه 16 نائباً: سبق للمصل التشريعي الرابع عشر الذي ابطلته المحكمة الدستورية ان شكل لجنة بتحقيق تتولى



رياض العدساني

أعلن النائب رياض العدساني عن انه سيقدم بطلب تشكيل لجنة تحقيق في قضية الإيداعات المليونية وذلك نداءً بالأسم، مشيراً إلى انه كان عضواً بلجنة التحقيق السابقة التي كانت مشكلة في مجلس فبراير 2012 المبطل وتكونت لديه معلومات عن تضخم حسابات بعض النواب بالملايين. وقال العدساني في تصريح صحافي: في لجنة التحقيق بالإيداعات بالمجلس المبطل (1) كان سؤالنا واضحاً ما هو مصدر تلك الملايين، مضيفاً: هم يدعون انها من مصدر شرعي، لكن الأمر كان واضحاً، فالنابية حفظت القضية لوجود نص في القانون يعني انتم لستم براءه. وتابع العدساني موضحاً: ان

الشايح: هل يوجد أشخاص يجمعون بين عضوية مجالس إدارات الأندية والاتحادات الرياضية وأي وظيفة قيادية أخرى؟

أو الاتحادات الرياضية أو الهيئة العامة للشباب والرياضة أو العمل في وظيفة قيادية باجر أو مكافأة في أي من هذه الجهات، فإذا تحقق في الشخص حالة الجمع المشار إليها وجب عليه ان يحد خلال العشرة أيام التالية لنشوء هذا الجمع، أي الأمرين يختار، فإن لم يفعل اعتبر مختاراً لأحدثهما ومستقبلاً من الأقدم بحكم القانون. وطالب الشايح إفادته بالآتي:

هل يوجد أشخاص لم يلتزموا بتطبيق المادة 5. إذا كانت الإجابة بنعم، فيرجي ذكر أسماءهم مع بيان عضوية مجالس الهيئات الرياضية المنتمين لها والوظائف القيادية التي يشغلونها، مع ذكر أسباب عدم تطبيق نص المادة 5 عليهم خلال عشرة أيام من سريان القانون 26 لسنة 2012.



فيصل الشايح

وجه النائب فيصل الشايح سؤالاً إلى وزير الإعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان الحمود قال في مقدمته: صدر في 29 نوفمبر 2012 المرسوم بالقانون رقم 26 لسنة 2012 حيث جاء في مادته الثالثة استبدال الفقرتين الثالثة والرابعة من المادة 5 من القانون رقم 5 لسنة 2007 بحيث يصبح نص المادة متوافقاً مع حكم المحكمة الدستورية الصادر في 15 مارس، بحيث أصبح نص المادة 5 بعد التعديل وفق الآتي:

الجيران: السياسة المالية للدولة يجب أن تستشرف المستقبل

الدراسات. وأوضح الجيران ان الكويت كانت في السابق محطة للحجاج نهباً وعودة، وهم خلال هذه الفترة يتبعون الاقتصاد الكويتي، كيف إذا كانت محطات عبارة عن مدينة متكاملة فيها ابيات الاقتصاد الاسلامي، بتوفير الخدمات المختلفة للحجاج وغيرهم من تجار المسلمين والشركات والمؤسسات الإسلامية؛ وأكد ان الكويت ستكون محط انظار التجارة العالمية الإسلامية بتوفيرها البيئة اللازمة

لاحتضان وتنمية رؤوس الاموال الإسلامية خاصة ان الكويت لها تجارب رائدة في هذا المجال، مشيراً إلى ان السياسة المالية لدولة الكويت يجب ان تركز على المجال التجاري وقطاع الخدمات أكثر من تركيزها على الجانب الصناعي والزراعي لطبيعة البلد، كما أكد الجيران على أهمية التنسيق مع وزارات الدولة لوضع خطة لمعالجة ثقافة الاستهلاك لدى المواطن وتعزيز قيم العمل والولاء، وخاصة في ظل ظروف التهام الرواتب لأغلب ميزانية الدولة؟



د.عبدالرحمن الجيران

قال عضو اللجنة التشريعية النائب د.عبدالرحمن الجيران ان السياسة المالية يجب ان تستشرف آفاق المستقبل لوضع الاجيال اللازمة لضمان حقوق الاجيال وخاصة بعد الحقوق الهائلة التي حدثت في العالم مع فشل سياسة صندوق النقد الدولي ومع الوباء في سياسة جديدة وهي تقليص برنامج التيسير الكمي الذي بدأه مجلس الاحتياطي الفيدرالي، والذي انعكس سلباً على الاقتصاد العالمي، وهذا ما أكدته احث

استفسر عن سبب تأخر الهيئة في تسوية رؤوس الأموال للقصر البالغين سن الرشد الحريجي للمعوشي جري: لماذا لم تلتزم «شؤون القصر» بأحكام وضوابط الشريعة الإسلامية؟

في المئة من دون اتخاذ الهيئة ما يلزم بشأنها. وبين التقرير أن الهيئة استمرت في تدوير بعض مبالغ الزكاة المستقطعة من المسؤولين برعاية القصر بالمخالفة لأحكام القانون رقم 67 لسنة 1983 في شأن إنشاء هيئة القصر من دون قيام الهيئة بأخراج كامل المبالغ المستقطعة للزكاة، وأشار التقرير الى عدم اتخاذ الهيئة الاجراءات المناسبة لبعض استثمارات غير المدرة للعوائد لفترات طويلة متصلة، والتي كبدت الهيئة خسائر رأسمالية، حيث تبين أنها لم تتخذ أي اجراءات لاستثمارات لفترات طويلة تراوحت بين ثلاث وأربع سنوات فضلاً عن تحقيق خسائر رأسمالية غير محققة بلغ ما أمكن حصره منها 13 ألفاً و231 ديناراً، ولفت التقرير إلى ان هناك بعض الاستثمارات للهيئة لا تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، حيث تعاملت باستثمارات ربوية في إحدى الشركات، كما أن الهيئة لم تستطع تحقيق القيمة المستهدفة من الاستثمارات في محفظة التطوير العقاري وتدني الأرباح المحققة منها، إضافة إلى تحقيق خسائر في مساهمات الهيئة في بعض الشركات نتيجة تخفيض رؤوس أموالها بالخسائر المتراكمة بها واستمرار شايح تعاقد الهيئة مع احدى الشركات لإدارة العقارات العائدة للقصر وصراف مبالغ الرعاية الاجتماعية، الرجاء أفادتي عن ذلك؟

شدد المتحدثون خلال الندوة التي أقامتها كتلة الوحدة الدستورية «كود» مساء امس الاول، على أن السبب الرئيسي وراء إنشاء الكتلة هو الظلم الذي يقع على المواطن من الحكومة وبعض الكتل السياسية. وأكد رئيس الكتلة عبدالله الأيوب خلال الندوة التي أقامتها الكتلة، أنه يرحب بأي تعديل دستوري إذا كان يصب في مصلحة الوطن والمواطن، وقال: «لنبدأ ان نتحرك المشاريع والتنمية»، مضيفاً «دخلنا الكتلة المظلمة من الحكومة وبعض الكتل السياسية». وأضاف الأيوب للكتلة: «بعض الكتل السياسية تخدم مصالحها وتمتص للشباب وتجعلهم جسراً للوصول إلى المناصب الحكومية والتقرب من أصحاب القرار»، مشدداً على



سعود الحريجي

وجه النائب سعود الحريجي سؤالاً إلى وزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية شريدة المعوشي جري قال في مقدمته: ان تقرير ديوان المحاسبة حول الهيئة العامة لشؤون القصر للعام المالي 2012/2013 كشف عن عدد من المخالفات المالية والإدارية مع استمرار الهيئة في عدم الالتزام ببعض أحكام السياسة العامة للاستثمار المعتمدة لديها، بالإضافة إلى عدم توافق بعض الاستثمارات مع أحكام وضوابط الشريعة الإسلامية. وطبقاً للتقرير بلغ رصيد الاحتياطي العام بناء على البيانات المالية للمخالفات المالية والإدارية مع استمرار الهيئة في عدم الالتزام ببعض أحكام السياسة العامة للاستثمار المعتمدة لديها، حيث تبين أن إجمالي الخسائر المستحقة لبعض القصر الذين بلغوا سن الرشد بالمخالفة للقانون، حيث تبين عند تسوية 465 ألفاً و360 ديناراً تمثل مستحقات القصر الذين بلغوا سن الرشد خلال الفترة من الاول من يناير 2008 حتى 31 ديسمبر 2012 بالمخالفة للقانون، إضافة إلى استمرار عدم التزام الهيئة بأحكام السياسة العامة لبعض أحكام المعتمدة لديها، حيث تبين من خلال الفحص انخفاض القيمة العادلة لمساهمات الهيئة في بعض الشركات عن تكلفتها في 31 ديسمبر 2012 وينسب تتراوح بين 28.9 في المئة و100

الصانع: مؤتمر لمكافحة الفساد قريباً ليكون أرضية وانطلاقة لنهضة الدولة «كود»: نرحب بأي تعديل دستوري يصب في مصلحة الوطن والمواطن



رئيس وأعضاء كتلة الوحدة الدستورية خلال الندوة

لحادث مأساوي خارج البلاد، متمنياً له الشفاء العاجل»، مشيراً إلى أننا «نعيش تناقضاً غريباً بسبب تفصيل المجتمع وبالوقت نفسه تنادي بالوحدة واقع غريب تعيشه لأول مرة في تاريخ الكويت». وتابع قائلاً «مايمز الكتلة هو امتزاج اعضائها، الشيعي والسني والبدوي والحضري وهذا سر تميزها وتماسكها والشباب العنصر الاساسي بالكتلة».

أن الظلم الذي يقع على المواطن من الحكومة وبعض الكتل السياسية كان السبب في انشاء الكتلة الدستورية من خضم الشارع وعمق المواطن». وتابع الصانع «ساتقدم قريباً باقتراح لعمل مؤتمر لمكافحة الفساد، فنحن في حاجة الى وضع ارضية حقيقية نتطرق منها لنهضة الدولة وعمارتها»، مضيفاً «طلبت تشكيل لجنة تحقيق ترسيخها مخالفة للقانون ولدي تسجيلات تدبني المسؤولين وسنحاسب كل من تواطأ بالمشروع». بدوره، قال سمير بيهاني عضو الكتلة «إيماناً بالديمقراطية قررنا تشكيل كل لجان الكتلة عن طريق الانتخاب وتمتص من اللجان الأهداف والرؤى والضوابط»، مضيفاً «3/11 سيكون يوم انتخاب اللجان وإلى الآن الأعضاء المسجلين في الكتلة مايقارب الـ 800 مواطن يحق لهم الانتخاب والتصويت».

في السياق ذاته، قال محمد الانصاري عضو الكتلة، انه يمتني الشفافية العاجل لزميله في الكتلة مشاري الصافي الذي تعرض

شدد المتحدثون خلال الندوة التي أقامتها كتلة الوحدة الدستورية «كود» مساء امس الاول، على أن السبب الرئيسي وراء إنشاء الكتلة هو الظلم الذي يقع على المواطن من الحكومة وبعض الكتل السياسية. وأكد رئيس الكتلة عبدالله الأيوب خلال الندوة التي أقامتها الكتلة، أنه يرحب بأي تعديل دستوري إذا كان يصب في مصلحة الوطن والمواطن، وقال: «لنبدأ ان نتحرك المشاريع والتنمية»، مضيفاً «دخلنا الكتلة المظلمة من الحكومة وبعض الكتل السياسية». وأضاف الأيوب للكتلة: «بعض الكتل السياسية تخدم مصالحها وتمتص للشباب وتجعلهم جسراً للوصول إلى المناصب الحكومية والتقرب من أصحاب القرار»، مشدداً على